Local Climate Action

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
تونس
تونس

دليل العمل المناخي المحلي من أجل مدن تونسية صامدة

دليل العمل المناخي المحلي من أجل مدن تونسية صامدة

Local Climate Action

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
TUNISIE
Tunis

أنجز هذا العمل بالشراكة مع مؤسسة هينريش بول - مكتب تونس

تم تنفيذه بالشراكة مع كل من:
بلدية جربة آجيم
بلدية المحرس
بلدية ماطر
بلدية بوسالم

مع مساهمة فريق عمل مشروع **Readiness 2** -الصندوق الأخضر للمناخ تونس

التخطيط المناخي المحـلي
من أجل مواجهة المخاطر المناخية

فريق العمل :

تحليل وصياغة : آمنة الفراتي ووفاء الحمادي

مراجعة : - فريق قسم التنمية المستدامة والسياسات البيئية - مؤسسة هينريش بول - مكتب تونس
- شكري المزغني : نقطة الإتصال الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ
- توفيق الصيادي : نقطة الإتصال الوطنية لصندوق التأقلم

تصميم جرافيكي: Le Monde De Kadar

ISBN: 978-9938-27-012-9

تم ترخيص هذا العمل بموجب ترخيص

Creative Commons Attribuation-ShareAlike (CC-BY-SA 4.0)

نص الترخيص متاح هنا :

http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode.fr
https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/deed.fr

التخطيط المناخي المحلي من أجل إيجاد حلول للمدن الواقعة على خط مواجهة المخاطر المناخية

الفهرس

06	تقديم عام
08	حول مشروع العمل المناخي المحلي
10	حول دليل العمل المناخي في المدن التونسية
11	المؤشرات المتعلقة بالفئات المستهدفة في مشروع العمل المناخي المحلي
12	القسم الأول: التعرف على المبادئ الأساسية للعمل المناخي المحلي
14	إعداد المخطط المناخي المحلي
16	تنفيذ المخطط المناخي المحلي
16	متابعة تنفيذ المخطط المناخي المحلي
18	القسم الثاني: كيفية تطبيق العمل المناخي وإدراجه في العمل البلدي
19	تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة جربة آجيم
23	تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة المحرس
28	تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة ماطر
31	تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة بوسالم
35	الخلاصة

تقديم عام

أثبتت الدراسات المناخية والتقارير الرسمية كتقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ[1] تعرض تونس الشديد لآثار تغير المناخ[2] مما تسبب **في هشاشة إقتصادها وسكانها ونظمها الإيكولوجية ومواردها الطبيعية.**

وعلى الرغم من ضعف معدل إنبعاثاتها من الغازات الدفيئة بمتوسط 0.07% من المجموع العالمي[3] ، كانت تونس من الدول الأوائل التي أثبتت عزمها للمساهمة في تحقيق المجهودات الدولية للحد من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة العالمية. فقد صادقت على الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية سنة 1993. وفي سنة 2003 على برتوكول كيوتو وفي سنة 2017 على إتفاق باريس[4] ثم في سنة 2015 عززت بلادنا إلتزاماتها للحد من آثار تغير المناخ بإيداع وثيقة المساهمات المحددة وطنيا[5] والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتوقيع على أجندة 2030[6].

وقدمت في سنة 2019 التقرير الوطني التطوعي المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس[7] لتأكد مجددا على إلتزامها لتحقيق **الرابط الفعلي بين العمل المناخي والتنمية المستدامة**[8] .

إلا أن هذه الإلتزامات هي إلتزامات نظرية مقتصرة على أسطر الوثائق الوطنية ولا تزال مغيبة على المستوى التطبيقي والواقعي. فلا نجد سوى بعض المبادرات التي تبقى غير كافية لتحقيق الإلتزامات المناخية الوطنية.

1 . تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2018-. https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/03/WG1AR5_SummaryVolume_FINAL_ARABIC.pdf

2 . تغير المناخ : هو ظاهرة عالمية تتمثل في تغيرات في حالة المناخ مع استمرار هذه التغيرات لفترات ممتدة وهو حسب المادة الأولى من الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لتغير المناخ : « يرجع بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نشاط بشري يغير من تكوين المناخ الجوي العالمي».وحسب تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية يعد «التأثير البشري ، الزيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتأثيرها على ظاهرة الاحتباس الحراري،هو السبب المهيمن لظاهرة الاحترار الملحوظة منذ منتصف القرن العشرين : « Convention cadre des nations unies sur le changement climatique ».

3 . المصدر،https://www.climatelinks.org/sites/default/files/asset/document/GHG%20Emissions%20Factsheet%20Tunisia_v6_11_02-15_edits%20Steed%20June%202016rev08-18-2016_Clean.pdf

4 . إتفاق باريس: هو أول إتفاق عالمي يشأن المناخ وهو من مخرجات الدورة 21 لمؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية ينص على «الإبقاء على متوسط إرتفاع درجات الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر إرتفاع درجات الحرارة في حد ليتجوز 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، تسليما بأن ذلك سوف يقلص بصورة كبيرة مخاطر تغير المناخ وآثاره ».

5 . وثيقة المساهمات الوطنية المحددة: هي وثيقة رسمية وطنية تشمل مجموعة التدابير المتعلقة بآليات التخفيف والتأقلم لتحقيق الأهداف والإلتزامات التي يحددها كل طرف في الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية بموجب المادة الثالثة من إتفاق باريس.

6 . أجندة 2030: هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تم اعتمادها في سبتمبر 2015 من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهي تحدد أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر وآليات تنفيذها على المستوى العالمي والاقليمي والوطني.

7 . التقرير الوطني التطوعي المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في تونس لسنة 2019 -المصدر- http://www.tunisiaodd.tn/wp-content/uploads/2019/12/13-1.pdf

8 . التنمية المستدامة: التنمية المستدامة هو «مسار التنمية الذي يمكن من تلبية حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتهم « حسب تقرير برونتلاند «مستقبلنا المشترك» الذي صدر 1987 عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

9 . التخفيف: يشار إلى التخفيف من آثار ظاهرة تغير المناخ حسب تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لسنة 2014 إلى «التدخل البشري للحد من مصادر أو تعزيز مصادر وبالوعات غازات الدفيئة.» وتتمثل آليات التخفيف في الإجراءات التي تتخذها الدول والأفراد للتخفيض من إنبعاثات الغازات الدفيئة.

تعد فترة 2021-2020، فترة حاسمة للعمل المناخي على المستوى العالمي وبالأخص على المستوى الوطني، فهي بداية دورة جديدة لوثائق المساهمات المحددة وطنيا حيث أن جميع الدول الأطراف مطالبة بتحيين مساهمتها مع وجوب **الترفيع في مستوى الطموح الوطني للحد من آثار تغير المناخ.**

وبعد هذا الترفيع في مستوى الطموح فرصة للدول لمراجعة أولوياتها المتعلقة بآليات التخفيف[9] من الانبعاثات والتأقلم[10] مع آثار تغير المناخ مع ضرورة الأخذ بعين الإعتبار دور المدن والمجتمعات المحلية في **العمل المناخي** والإستجابة لدعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة تشريك المدن في العمل المناخي ودعم مسار الحوكمة المناخية والبيئية المحلية[11]

خاصة بالنسبة للدول التي شرعت في إرساء مبدأ **اللامركزية** في سياساتها على غرار تونس التي أصدرت مجلة الجماعات المحلية في سنة 2018 ونظمت أول إنتخابات بلدية بعد الثورة في نفس السنة.

إن إحتدام المخاطر كشدة **الظواهر المناخية القصوى**[12] ونقص الموارد الغذائية الأساسية بات **يهدد السلامة الإنسانية**، فحسب تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي للمخاطر العالمية لسنة 2020 [13] تحتل القضايا المتعلقة بالمناخ الخمس مخاطر الأولى على المدى الطويل.

وعلى ضوء حالة **الطوارئ المناخية**[14] ومع تعدد الأجندات المناخية العالمية رغم تقاطع أهدافها: أجندة 2030، إتفاق باريس حول المناخ، بروتوكول كيوتو[15] الذي يهدف لتثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وإتفاقية سينداي[16] للحد من مخاطر الكوارث ووثيقة المساهمات المحددة وطنيا، فإن المدن مطالبة بالعمل المناخي العاجل نظرا لتواجدها بالخطوط الأمامية لمواجهة المشاكل المناخية من خلال العمل على تنفيذ الأجندات المناخية على المستوى المحلي. كما يتعين عليها تحمل مسؤولياتها وإلتزاماتها تجاه متساكنيها المتعرضين بطريقة مباشرة **للمخاطر المناخية والبيئية كالفيضانات وحرائق الغابات والتلوث الصناعي وندرة المياه ومشكل النفايات والتطهير والتأثيرات الصحية إضافة الى مشاكل قطاع الفلاحة والصيد البحري والشريط الساحلي والطاقة**...ولمخاطر أخرى على غرار المشاكل الإجتماعية والاقتصادية. رغم تعدد هذه التحديات،

إلا أن إعداد أول وثيقة مساهمات وطنية محددة تونسية والخطط المناخية الأخرى لم يشمل لسوء الحظ المدن.

ويبقى هذا النهج الذي تنتهجه أغلب بلدان العالم بصفة عامة وبلادنا بصفة خاصة، القائم على عدم تشريك المدن، سببا رئيسيا في تعطل العمل المناخي على أرض الواقع وإلى عدم تحقيق أهداف الأجندات المناخية العالمية والذي من شأنه أن يعقد الأمور للبلديات ما لم يكن مصحوبًا بمخطط واضح لتنفيذ هذه الأجندات على المستوى المحلي مع تشريك مختلف الأطراف الفاعلة.

10. التأقلم: هو قدرة النظام الإجتماعي أو البيئي على إمتصاص الإضطرابات مع الحفاظ على نفس بنيته الأساسية وطرق أدائه بالإضافة إلى حفاظه على قدرته الذاتية في التنظيم والتكيف مع أي ضغط أو تغيير. وهو حسب تقريرالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لسنة 2012" عملية إجراء تعديلات لضمان التمشي مع المناخ علميا الحالي أو المتوقع وآثاره، وذلك بهدف تخفيف الآثار الضارة واستغلال الآثار المفيدة».

11 . الحوكمة البيئية: تشمل الحوكمة البيئية القواعد والممارسات السياسات والمؤسسات التي تحدد كيفية تفاعل الإنسان مع البيئة. تأخذ الحوكمة البيئية الجيدة في الاعتبار دورجميع الجهات الفاعلة التي تؤثر على البيئة. من الحكومات إلى المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ;https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/7935/Environmental_Governance.pdf

12. التوقعات المناخية ومؤشرات الظواهر المناخية المتطرفة في المنطقة العربية ; https://www.uncclearn.org/wp-content/uploads/library/11500435.pdf

13. المصدر http://reports.weforum.org/global-risks-report-2020/shareable-infographics

14. حالة الطوارئ المناخية هي استراتيجية تستخدمها الحكومات والعلماء للإقرار بأن البشرية في حالة طوارئ مناخية https://www.un.org/sg/ar/content/sg/articles/2019-03-15/the-climate-emergency-and-the-next-generation.

15. بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة. الإطارية بشأن تغ المناخ https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kparabic.pdf

16. إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث https://www.unisdr.org/files/43291_arabicsendaiframeworkfordisasterris.pdf

العمل المناخي المحلي

يندرج مشروع « العمل المناخي المحلي» في سياق دعوة المجتمع الدولي الهادفة إلى تشريك المدن في العمل المناخي بهدف تمكينهم من المساهمة في تحقيق الجهود الوطنية للحد من آثار تغير المناخ وذلك من خلال إرساء قواعد حوار ممنهج بين مختلف الأطراف الفاعلة ووضع مبادئ أساسية موجهة لهذه الأطراف لتيسير مشاركتهم في العمل المناخي المحلي.

يقوم هذا المشروع في مرحلة أولى على تعبئة وتشريك المجتمعات المحلية في العمل المناخي من خلال تكوين شبكة محلية تتألف من مختلف الأطراف الفاعلة المحلية التي تشتغل على القضايا المتعلقة بتغير المناخ.

تتكون هذه الشبكة، التي تتمثل نواتها في الممثل عن البلدية المكلف بالتخطيط، من نقاط إتصال محلية مختصة في العمل المناخي وهم أساسا:

- ممثلين عن البلديات المعنية،
- ممثلين عن الهياكل العمومية (الإدارات الجهوية للوزارات المعنية والهياكل التي تعمل تحت إشرافها)،
- ممثلين عن الهياكل الخاصة،
- المجتمع المدني المحلي من جمعيات ونقابات وناشطين محليين،
- وممثلين عن وسائل الإعلام المحلية.

وفي مرحلة ثانية، يقوم هذا المشروع على وضع إطار ممنهج لتنفيذ الأجندات المناخية العالمية على مستوى أربع بلديات خلال هذه السنة تم إختيارهم وفقا لمجموعة من المعايير، وذلك من خلال تنظيم سلسلة من الأنشطة بالتنسيق مع الممثل عن البلدية المعنية المكلف بالتخطيط من جهة ومع مختلف أعضاء شبكة العمل المناخي المحلي من جهة أخرى.

أنشطة المشروع

إختيار البلديات

تم إختيار أربع بلديات وفقا لمجموعة من المعايير المتمثلة في:
- درجة الهشاشة [17] من جراء التعرض لأخطار تغير المناخ،
- نسبة التعرض للكوارث والمخاطر الطبيعية،
- أداء التقييم البلدي [18].

تم العمل في كل بلدية تم إختيارها على قطاعين من جملة القطاعات التي تم إعتمادها في وثيقة المساهمات الوطنية المحددة.

الإجتماعات مع الأطراف الفاعلة المحلية

تهدف هذه الإجتماعات إلى تعبئة مختلف الأطراف الفاعلة المحلية من ممثلين عن البلديات المعنية والهياكل العمومية والهياكل الخاصة والمجتمع المدني بغاية تشريكهم في العمل المناخي على المستوى المحلي.

لقاءات مع المكلف بالتخطيط في البلديات المعنية

تهدف هذه اللقاءات إلى تشريك وتأطير ممثل البلدية المكلف بالتخطيط بغاية وضع إطار ممنهج لتنفيذ الأجندات المناخية العالمية على المستوى المحلي من خلال إعداد مخطط مناخي محلي.

ورشات بناء وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المحلية

تمثل هذه الورشات فرصة لتشريك مختلف الأطراف الفاعلة المحلية لبناء وتعزيز قدراتهم في المسائل المتعلقة بتنفيذ الأجندات المناخية العالمية على المستوى المحلي.

إعداد دليل العمل المناخي المحلي

يحتوي هذا الدليل على مجموعة المبادئ الأساسية التي يتعين على المدن أخذها بعين الاعتبار بهدف تنفيذ الأجندات المناخية العالمية على المستوى المحلي.

إرساء منصة العمل المناخي المحلي

تمكن هذه المنصة الأطراف الفاعلة المحلية وخاصة البلديات من رصد ومتابعة العمل المناخي ومن التحقق من آثار إجراءات التخفيف والتأقلم والتمويل المسند لدعم هذه الإجراءات.

lca-tunisia.org

17. الهشاشة: هي تدبير يحدد مدى تدهور النظام أو تلفه من جراء تغير المناخ وتعتمد على حساسية النظام وقابليته للتأقلم مع الظروف المناخية الجديدة.
18. نتيجة تقييم الأداء البلدي لسنة 2018.

حول دليل العمل المناخي المحلي

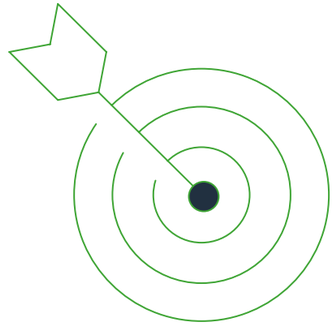

يهدف هذا الدليل إلى دعم العمل المناخي المحلي وتعريف التحديات والفرص المتاحة للبلدية لتنفيذ الأجندات المناخية للحد من الهشاشة على المستوى المحلي، مع التأكيد على مسؤولية السلطات المحلية في تسريع إجراءات التخفيف والتأقلم مع الأخذ بعين الاعتبار الإلتزامات الوطنية المناخية.

دليل العمل المناخي المحلي هو دليل تم إعداده بالإستناد على مخرجات أنشطة مشروع العمل المناخي المحلي الذي شمل كل من مدينة جربة آجيم ومدينة المحرس ومدينة ماطر ومدينة بوسالم بما في ذلك:

- مخرجات ورشات العمل مع المكلفين بالتخطيط في كل من بلدية جربة آجيم وبلدية المحرس وبلدية ماطر وبلدية بوسالم،
- مخرجات ورشات بناء وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المحلية في كل من مدينة جربة آجيم ومدينة المحرس ومدينة ماطر ومدينة بوسالم.

يهدف هذا الدليل في مرحلة أولى إلى وضع إطار ممنهج لتنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية على المستوى المحلي بالإستناد على تجارب عالمية وإلى تقديم تجارب كل من مدينة جربة آجيم ومدينة المحرس ومدينة ماطر ومدينة بوسالم في مرحلة ثانية.

يحتوي هذا الدليل أساسا على:

- القسم الأول: المبادئ الأساسية لتنفيذ الأجندات المناخية العالمية على المستوى المحلي،
- القسم الثاني: كيفية تطبيق العمل المناخي وإدراجه في العمل البلدي،

هذا الدليل موجه إلى:

- الأطراف الفاعلة المحلية في كل من مدينة جربة آجيم ومدينة المحرس ومدينة ماطر ومدينة بوسالم بهدف تحفيزهم على الشروع في تنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية على المستوى المحلي،
- الأطراف الفاعلة المحلية في مدن تونسية أخرى تتشابه مع المدن التي شملها المشروع في مرحلته الأولى من حيث الهشاشة المناخية والخصائص والمشاكل البيئية بهدف تحفيزهم ومساعدتهم على تنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية على المستوى المحلي،
- نقطة الإتصال الوطنية للإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وأعضاء وحدة التصرف حسب الأهداف وإلى كافة العاملين على تحيين وثيقة المساهمات الوطنية المحددة لإدراج مخرجات هذ المشروع في الإلتزامات الوطنية لمجابهة آثار تغير المناخ،
- إلى كل المسؤلين والعاملين على الجماعات المحلية بهدف تحفيزهم على ضرورة إدراج العمل المناخي ضمن أولوياتهم نظرا لحالة الطوارئ المناخية التي تعيشها بلادنا.

المؤشرات المتعلقة بالفئات المستهدفة في مشروع العمل المناخي المحلي

الأطراف الفاعلة المحلية المتدخلة بالمشروع حسب النوع الآجتماعي

الأطراف الفاعلة المحلية المشاركة في المشروع حسب تمثلية المؤسسات و النوع الآجتماعي

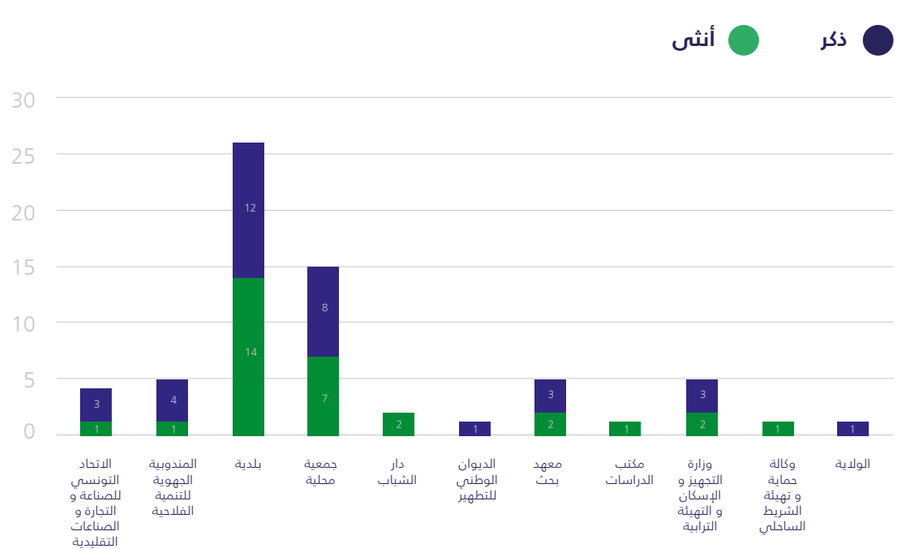

القسم الأول:

التعرف على المبادئ الأساسية للعمل المناخي المحلي

إن تنفيذ الأجندات المناخية على المستوى المحلي يقوم أساسا على إعداد مخطط مناخي محلي بطريقة تشاركية ثم تنفيذ هذا المخطط بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة.

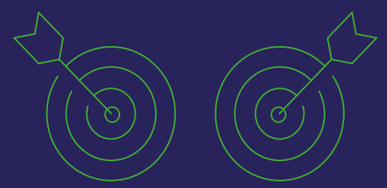

إعداد المخطط المناخي المحلي

تعريف المخطط المناخي المحلي :
هو وثيقة تخطيط لسياسات مناخية ويتضمن خطط وبرامج عمل الجماعات المحلية بهدف مجابهة آثار التغير المناخي على المستوى المحلي. يهدف المخطط المناخي المحلي إلى تنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية على المستوى المحلي من خلال رسم خارطة المتدخلين في القطاعات المتأثرة و/أو المتسببة في تغير المناخ. كما يهدف المخطط الى تشريك مختلف الأطراف الفاعلة والمشرفة على هذه القطاعات عن طريق تنظيم حلقات نقاش وورشات عمل لتحديد الخطط والبرامج وترتيبها حسب أولويات المدينة ثم تنفيذها إعتمادا على المقاربة التشاركية وذلك بهدف:

> التخفيف أو التقليص من انبعاثات الغازات الدفيئة
> التأقلم مع آثار تغير المناخ

هناك مخططات تقوم على إجراءات التأقلم فقط ومخططات تقوم على إجراءات التخفيف فقط ومخططات تقوم على إجراءات التأقلم والتخفيف في نفس الوقت.[19]

مراحل إعداد المخطط المناخي المحلي

دراسة الفجوات (Gap analysis)

هي دراسة تحليلية تقوم عل مقارنة الأداء الفعلي « أين نحن؟ « مع الأداء المحتمل «أين نريد أن نكون؟». تمكن هذه الدراسة من مراجعة الأنشطة التي تم تنفيذها والأنشطة المخطط لها.

في العمل المناخي المحلي، تقوم هذه الدراسة على عرض مفصل لمختلف المساهمات المناخية من برامج ومشاريع وأنشطة تم القيام بها على المستوى المحلي ومقارنتها مع مجموعة الإلتزامات التي تم إتخاذها في الأجندات المناخية على المستوى الوطني حسب وثيقة المساهمات المحددة وطنيا والمستوى العالمي حسب إتفاقية باريس حول المناخ وأجندة التنمية المستدامة2030.

وبالتالي تمثل هذه الدراسة أولى الخطوات لتحقيق العمل المناخي المحلي لأنها تمكن من مقارنة ما تم وضعه في المساهمات الوطنية المحددة مع ما تم وضعه في الإستراتيجيات المحلية ومخططات التنمية المحلية وبالتالي مقارنة تقييم **الأداء المناخي المحلي** الحالي مع الأداء المناخي المحتمل.

تحديد الأولويات

يتم تحديد أولويات المدينة بالإعتماد على الخصائص البيئية والمناخية لكل مدينة وبدراسة أهمية كل قطاع تم إقتراحه بالنسبة للأطراف الفاعلة من إدارة بلدية و مجلس بلدي وإدارة لامحورية ومجتمع مدني.

19. المصدر: How are cities planning to respond to climate change? Assessment of local climate plans from 885 cities in EU

تحديد الإحتياجات من العالمي الى الوطني ثم الجهوي والمحلي

هي دراسة تقوم عل مخرجات دراسة الفجوات و تأتي بعد تحديد أولويات المدينة وهدفها تحديد جملة المتطلبات التي يجب توفيرها لتحقيق الأداء المحتمل أي أهداف الأجندات المناخية عندما نتحدث عن العمل المناخي. هناك أنواع متعددة من الإحتياجات نذكر منها:

- الإحتياجات المعرفية
- الإحتياجات التقنية
- الإحتياجات التكنولوجية
- الإحتياجات التمويلية

تحديد الأطراف الفاعلة المحلية

يتمثل دور الأطراف الفاعلة المحلية في تحديد الإحتياجات وترتيب الأولويات القطاعية بهدف المساهمة في صياغة المخطط المناخي المحلي وفي الإشراف على تنفيذ هذا المخطط ومراجعة مكوناته إن قضت الحاجة. يتم تحديد الأطراف الفاعلة بناءا على القطاعات التي شملتها الأجندات المناخية والمراد تنفيذها مع ضرورة مراعاة عنصر الجندرة بما في ذلك:

- ممثلين عن البلدية المعنية: إدارة بلدية ومجلس بلدي،
- ممثلين عن الهياكل العمومية التي تشرف عن القطاعات التي شملتها الأجندات المناخية والمراد تنفيذها من وزارات وهياكل تعمل تحت إشرافها،
- ممثلين عن الهياكل الخاصة التي تعمل على القطاعات التي شملتها الأجندات المناخية والمراد تنفيذها،
- ممثلين عن الجمعيات والنقابات المحلية المعنية بالقطاعات التي شملتها الأجندات المناخية والمراد تنفيذها،
- المواطنين الفاعلين في الشأن البيئي والمناخي،
- ممثلين عن وسائل الإعلام المحلية المهتمة بالعمل المناخي.

بناء وتعزيز القدرات الأطراف الفاعلة المحلية

يتم تنظيم دورات لبناء وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المحلية الذين تم تحديدهم وتعبئتهم وذلك بناءا على الإحتياجات التي تم تحديدها في مرحلة سابقة من جهة وعلى إحتياجات الأطراف الفاعلة المحلية التي تم تشريكها في العمل المناخي المحلي من جهة أخرى.

التنسيق بين الأطراف الفاعلة المحلية

يتم تنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية الذين تم تحديدهم من خلال تعيين **نقاط إتصال محلية** في القطاعات التي شملتها الأجندات المناخية المراد تنفيذها وإرساء **شبكة العمل المناخي المحلي** التي تتمثل مهمتها في التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية من جهة والإشراف على تنفيذ الأجندات المناخية وفق المخطط الذي سيتم إعداده من جهة أخرى.

تتكون هذه الشبكة، التي تتمثل نواتها في الممثل عن البلدية المكلف بالتخطيط، من نقاط إتصال محلية مختصة في العمل المناخي وهم أساسا: ممثلين عن البلديات المعنية، ممثلين عن الهياكل العمومية (الإدارات الجهوية للوزارات المعنية والهياكل التي تعمل تحت إشرافها)، ممثلين عن الهياكل الخاصة والنقابات، ممثلين عن الجمعيات المحلية، المواطنين الفاعلين في الشأن البيئي والمناخي وممثلين عن وسائل الإعلام المحلية.

تنفيذ المخطط المناخي المحلي

إن تنفيذ المخطط المناخي المحلي يستوجب في مرحلة أولى تشريك كل الأطراف الفاعلة المحلية التي تمت تعبئتها لإعداد هذا المخطط والتنسيق بينها لتوحيد مختلف الجهود المحلية وتوفير التمويل اللازم لدعم تنفيذ الإجراءات التي تم إدراجها في هذا المخطط في مرحلة ثانية. وفي هذ السياق، تجدر الإشارة إلى أنه من المستحسن أن تكون هذه التمويلات في شكل هيبات كتعويض عن الضرر الذي يلحق ببلدان جنوب العالم من جراء انبعاثات الغازات الدفيئة الناجمة عن النشاط الصناعي والاقتصادي في العديد من بلدان شمال العالم على غرار الصندوق الأخضر للمناخ. كما يفضل كذلك دعم الإجراءات التي تم إدراجها في المخطط المناخي المحلي من خلال تعبئة ممثلي القطاع الخاص المحلي ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في نطاق المسؤوليات المشتركة والبلدية.

متابعة تنفيذ مخطط الأجندات المناخية على المستوى المحلي

تتم متابعة العمل المناخي المحلي حسب معايير تحقيق الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة **« العمل المناخي »**[20] - من أجل تخفيض درجة **الهشاشة** ولإتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة **للتصدي** لتغير المناخ وآثاره.

وفي هذا الصدد يجب أن تتكاتف جميع الجهود الوطنية والجهوية والمحلية، بالأخص بالمناطق الأكثر عرضة للخطر المناخي، مثل المناطق الساحلية والجزرية، على التأقلم مع تغير المناخ وإدماج تدابير الحد من مخاطر الكوارث في الاستراتيجيات الوطنية وكل من المخططات الجهوية والمحلية وبالأخص أمثلة التهيئة العمرانية.

حيث تأكد الأمم المتحدة أن الحلول المعقولة ذات التكلفة والتطوير التكنولوجي المناسب ترفع من إمكانية البلدان من القفز إلى **إقتصادات أنظف** مع تحول المزيد من الأفراد إلى الطاقة المتجددة مع أخذ التدابير التي من شأنها **تقليل الإنبعاثات** وزيادة **جهود التأقلم**.

فحددت الأمم المتحدة 5 أهداف فرعية و8 مؤشرات لهدف التنمية المستدامة 13. تحدد الأهداف الفرعية أهداف التنمية المستدامة وتمثل المؤشرات المقاييس التي يهدف من خلالها إلى تتبع ما إذا كان قد تم تحقيق هذه الأهداف.

ماهي الأهداف الفرعية للهدف 13؟ المؤشرات التي يشملها كل هدف فرعي؟

الهدف 13 للتنمية المستدامة: العمل المناخي اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره [21]

20 . المصدر- https://sdg-tracker.org/climate-change
21 . نفس المصدرالسابق

العمل من أجل المناخ 13

الهدف الفرعي 13.1
تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع الأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان

مؤشر 13.1.1
الوفيات والإصابات المنجرة عن الكوارث الطبيعية
*990 حالة في تونس لحدود سنة 2017

مؤشر 13.1.2
إدارة مخاطر الكوارث الوطنية
*لا توجد بيانات متاحة حتى الأن عن لتونس

مؤشر 13.1.3
إدارة مخاطر الكوارث الوطنية
*لا توجد بيانات متاحة حتى الأن عن لتونس

الهدف الفرعي 13.2
دمج تدابير تغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني

مؤشر 13.2.1
دمج تغير المناخ في السياسات الوطنية

الهدف الفرعي 13.3
تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع الأخطار ذات الصلة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان

مؤشر 13.3.1
التعليم حول التغير المناخي
* لا توجد بيانات متاحة حتى الأن عن لتونس

مؤشر 13.3.2
بناء القدرات حول مجال التغيرات المناخية

الهدف الفرعي 13.أ
تنفيذ الالتزام الذي تعهدت به البلدان المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بهدف تعبئة مشتركة 100 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية في سياق إجراءات التخفيف الهادفة والشفافية في التنفيذ والتشغيل الكامل للصندوق الأخضر للمناخ من خلال رسملة الصندوق في أقرب وقت ممكن

مؤشر 13.أ.1
تعبئة الصندوق المناخ الأخضر

الهدف الفرعي 13.ب
تعزيز آليات زيادة القدرة على التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة

مؤشر 13.ب.1
دعم التخطيط والإدارة في البلدان الأقل نموا
* لا توجد بيانات متاحة حتى الأن عن تونس

* الأهداف الفرعية والمؤشرات البارزة باللون الأخضر تم تركيز عمل المشروع عليها.

القسم الثاني:
كيفية تطبيق العمل المناخي وإدراجه في العمل البلدي

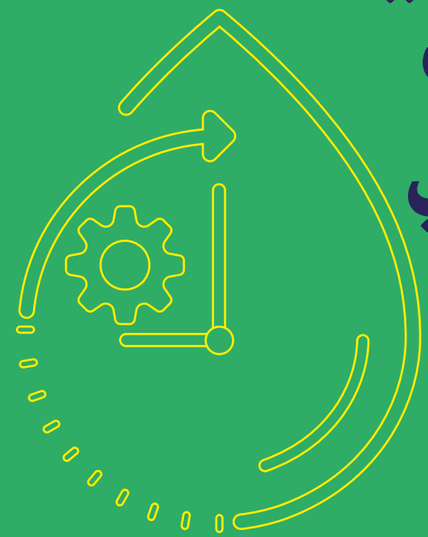

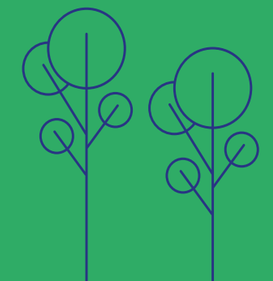

تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة جربة آجيم

تقديم مدينة جربة آجيم

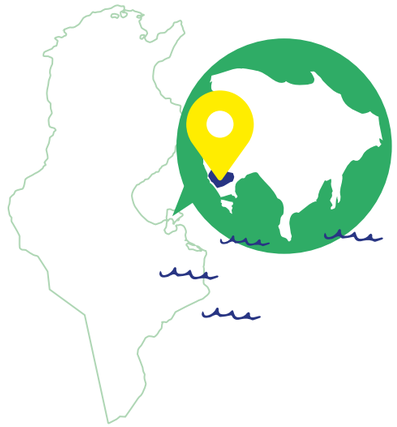

تقع مدينة جربة آجيم بالجنوب الغربي لجزيرة جربة من ولاية مدنين. تختص المدينة بمناخ متوسّطي يتميّز خاصة بأمطار ضعيفة وبدرجات حرارة متوسطة. تبلغ مساحتها الإجمالية 119 كم² ويبلغ إجمالي عدد سكانها 24294 نسمة. يرتكز نشاطها الإقتصادي على قطاعي الصيد البحري والفلاحة. تواجه المدينة العديد من المشاكل البيئية من بينها إدارة النفايات والتطهير وكذلك من الهشاشة المناخية من بينها هشاشة المناطق العمرانية والموارد المائية والهشاشة الناجمة عن إرتفاع مستوى سطح البحر. تم إختيار مدينة جربة آجيم لتكون من ضمن المدن التي شملها مشروع العمل المناخي المحلي نظرا لهشاشتها المناخية المرتفعة وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية ولفاعلية آدائها البلدي.

تقديم تجربة العمل المناخي في مدينة جربة آجيم

بعد الحصول على موافقة رئيس بلدية جربة آجيم على خوض تجربة العمل المناخي المحلي وتعيين المهندسة المعمارية بالبلدية نقطة إتصال المدينة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق العمل المناخي المحلي، تمت مناقشة محاور العمل التي سيتم إعتمادها. كما تم عرض القطاعات التي حددت في مرحلة سابقة خلال دراسة الإستراتيجيات الوطنية القطاعية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بهدف رؤية مدى تطابقها مع إحتياجات المدينة. في ما يلي القطاعات التي تم اختيارها: الموارد المائية، الشريط الساحلي والفيضانات.

أما خلال ورشة العمل الأولى مع المكلفين بالتخطيط فقد قامت نقطة إتصال المدينة بترتيب أولية وأهمية كل قطاع بالنسبة للأطراف الفاعلة من إدارة بلدية ومجلس بلدي وإدارة لامحورية ومجتمع مدني. وتم الإتفاق على العمل على قطاعي الشريط الساحلي والفيضانات.

تمثلت تجربة العمل المناخي في مدينة جربة آجيم في إعداد مخطط مناخي محلي من طرف نقطة إتصال المدينة وذلك بتأطير المكلفات بالمشروع وبالتنسيق وبالتشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة وذلك خلال المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي. يقوم هذا المخطط على تقاطع التدابير اللازمة للحد من تغير المناخ على المستوى المحلي مع التدابير اللازمة لتحقيق إحتياجات المدينة. شمل هذا المخطط برامج ومشاريع سيتم إعدادها على المدى القصير متعلقة أساسا بقطاعي الشريط الساحلي والفيضانات وهو يمثل مساهمة مدينة جربة آجيم لتحقيق أهداف الأجندات العالمية والوطنية التي إلتزمت بها تونس على غرار معاهدة «سنداي» و «إتفاق باريس» و»أجندة 2030» و»وثيقة المساهمات الوطنية المحددة».

وسيتم العمل على تنفيذ هذا المخطط خلال المرحلة الثانية من مشروع العمل المناخي المحلي وذلك من خلال تعبئة الممولين و-/أو المزيد العمل على المذكرات المفاهيمية لبعض مقترحات المشاريع التي تم إعدادها بتأطير فريق « Rea-diness2» وإيداعها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

قطاع العمل	عنوان البرنامج	أهداف ومكونات البرنامج	الأطراف الفاعلة	مدة الإنجاز	كلفة الإنجاز
الفيضانات	حماية المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات	- تحديد المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات، - رسم الخرائط لتحديد المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات، - تقسيم المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات، - تحديد الإجراءات المناسبة لحماية المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات، - تطبيق الإجراءات المتفق عليها وفق مخطط عمل واضح.	- بلدية جربة آجيم، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، - المعهد الوطني للرصد الجوي وإدارته الجهوية بمدنين، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين،	- وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين، - المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وإدارته الجهوية بمدنين، - وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإدارتها الجهوية بمدنين،	6 أشهر	100 مليون دينار
	حماية الفئات الهشة المعرضة للفيضانات والمهددة بالفيضانات	- تحديد الفئات الهشة المعرضة للفيضانات والمهددة بالفيضانات، - تحديد الإجراءات المناسبة لحماية الفئات الهشة المعرضة للفيضانات والمهددة بالفيضانات،	- تطبيق الإجراءات المتفق عليها وفق مخطط عمل واضح: • القيام بحملات تقصي وتوعية • إنشاء نظام إخلاء • إعادة تهيئة المباني الأكثر هشاشة	- بلدية جربة آجيم، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين،	- وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين، - الحماية المدنية فرع مدنين، - المعتمدية.	3 أشهر	
	مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير	- تشخيص الحالة الراهنة: مغاشاة الخرائط التي تحوصل المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات مع الخرائط التي تحوصل الفئات الهشة المعرضة للفيضانات والمهددة بالفيضانات،	- مراجعة مثال التهيئة العمرانية مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية وعلاقتها بالفيضانات.	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين، - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين.	3 سنوات	200 مليون دينار
الشريط الساحلي	حماية الشريط الساحلي من الإنجراف الساحلي	- تشخيص الحالة الراهنة : إنجاز خرائط جيومرفولوجية ومرفوديناميكية حول الشريط الساحلي وتركيزها بقاعدة بيانات جغرافية لتحديد التوزع الجغرافي للمناطق المعرضة للإنجراف الساحلي و المناطق المهددة بالإنجراف الساحلي، - تحديد و تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية المناطق المعرضة للإنجراف الساحلي و المناطق المهددة بالإنجراف الساحلي.	- بلدية جربة آجيم، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، - المعهد الوطني للرصد الجوي وإدارتها الجهوية بمدنين،	- وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين، - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين، - وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإدارتها الجهوية بمدنين.	3 سنوات	200 مليون دينار
	حماية البناءات الساحلية من الإنجراف الساحلي	- تشخيص الحالة الراهنة: إنجاز دراسة لتحديد التوزع الجغرافي للمناطق المعرضة للإنجراف الساحلي والمناطق المهددة بالإنجراف الساحلي، - تحديد و تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية البناءات المعرضة للإنجراف الساحلي و المناطق المهددة بالإنجراف الساحلي مع ضرورة : • مراجعة مثال أشغال الشاطئ (POP)، • حماية وتهيئة موانئ الصيد البحري التقليدية، • حماية المعالم التاريخية الساحلية ودمجها في المسالك السياحية، • مراجعة القوانين/ اللوائح التنظيمية لصيانة وحماية هذه الآثار والمعالم التاريخية.	- بلدية جربة آجيم، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين، - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين، - وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإدارتها الجهوية بمدنين،	- المعهد الوطني للتراث وإدارته الجهوية بمدنين، - المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وإدارته الجهوية بمدنين، - الحماية المدنية فرع مدنين، - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	5 سنوات	11000 مليون دينار
	التشجيع على السياحة البديلة	- إعداد دراسة محلية للتشجيع على السياحة البديلة في مدينة جربة آجيم، - تنفيذ الدراسة التي تم إعدادها مع ضرورة : • الأخذ بعين الإعتبار تعليمات المثال التوجيهي لتهيئة المناطق الحساسة	SDAZSمن جربة، • التشجيع على السياحة النوعية، • إحداث مسارات للسياحية الثقافية، • دمج نشاط الصيد البحري في النشاط السياحي.	- بلدية جربة آجيم، - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين، - وزارة السياحة وإدارتها الجهوية بمدنين.	1 سنة	300 مليون دينار
	إعداد نظام التنبؤ بالكوارث الطبيعية	- مواصلة العمل على مخطط التصدي للكوارث الطبيعية.	بلدية جربة آجيم، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بمدنين، - المعهد الوطني للرصد الجوي وإدارته الجهوية بمدنين، وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بمدنين، - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بمدنين،	- وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي الولاية وإدارتها الجهوية بمدنين، - المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وإدارته الجهوية بمدنين، - الحماية المدنية فرع مدنين، - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، - المعتمدية، - ولاية مدنين.	طور الإنجاز	هبة

تقييم تجربة العمل المناخي في مدينة جربة آجيم

على الرغم من وجود صعوبات مرتبطة أساسا بالأزمة الصحية العالمية جراء إنتشار جائحة كوفيد 19 خلال فترة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي وغياب تمثيلية القطاع الخاص في شبكة العمل المناخي لمدينة جربة آجيم التي تم إرساؤها خلال ورشات تعزيز القدرات، إلا أن تجربة العمل المناخي في مدينة جربة آجيم تعد تجربة ناجحة على جميع الأصعدة حيث أسفرت العديد من العوامل إلى تحقيق أهداف المشروع في مرحلته الأولى بطريقة سلسة وناجعة يتمثل أبرزها في:

- إيمان كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي من ممثلي البلدية والهياكل العمومية والمجتمع المدني بأهمية العمل المناخي وبضرورة التنسيق لمجابهة تغير المناخ وإلتزامهم بالعمل من أجل هذه القضية،

- إلتزام نقطة إتصال مدينة جربة آجيم بكل المبادئ التوجيهية لإعداد المخطط المناخي لمدينة جربة آجيم وذلك عن طريق التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي،

- حسن التنسيق بين أعضاء شبكة العمل المناخي لمدينة جربة آجيم وإنسجام تام بين مختلف الأعضاء،

- وجود العديد من المشاريع المتعلقة بتغير المناخ التي تم بعثها في مدينة جربة آجيم خلال السنوات الأخيرة والتي ساهمت في تأهيل مختلف الأطراف الفاعلة المحلية وتوعيتهم بخطورة الوضع المناخي وضرورة العمل بطريقة ناجعة وآنية وفي توفر العديد من المعلومات المحينة التي يسرت دراسة الهشاشة في المدينة وبالتالي سهولة إعداد المخطط المناخي المحلي.

تجربة العمل المناخي المحلي في المحرس

تقديم مدينة المحرس

تقع مدينة المحرس جنوب ولاية صفاقس وهي تحتل موقعا استراتيجيا أهلها لأن تكون عاملا مشجعا للإستثمار في مختلف الميادين وبالأخص في ميدان السياحة الثقافية والبيئية. تختص المدينة بمناخ حار شبه جاف يتميّز خاصة بأمطار ضعيفة. تبلغ مساحتها الإجمالية 44565 هكتار ويبلغ إجمالي عدد سكانها 34257 نسمة. يرتكز نشاطها الإقتصادي على القطاعات التالية: الصيد البحري، الفلاحة، الصناعة، التجارة والسياحة. تحتل مدينة المحرس مركز الصدارة بين معتمديات ولاية صفاقس في العديد من المجالات حيث تشتهر بإنتاجها الفلاحي المتنوع برا وبحرا. وفي المقابل، تواجه المدينة العديد من المشاكل البيئية من بينها إدارة النفايات، التلوث الناجم عن الأنشطة الصناعية والتطهير وكذلك من الهشاشة المناخية من بينها هشاشة المناطق العمرانية والموارد المائية وهشاشة قطاعي الصيد البحري و الشريط الساحلي. تم إختيار مدينة المحرس لتكون من ضمن المدن التي شملها مشروع العمل المناخي المحلي نظرا لهشاشتها المناخية المرتفعة ولفاعلية آدائها البلدي.

تقديم تجربة العمل المناخي في مدينة المحرس

بعد الحصول على موافقة رئيس بلدية المحرس على خوض تجربة العمل المناخي المحلي وتعيين رئيس لجنة النظافة بالبلدية نقطة إتصال المدينة المكلف بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق العمل المناخي المحلي، تمت مناقشة محاور العمل التي سيتم إعتمادها. كما تم عرض القطاعات التي حددت في مرحلة سابقة خلال دراسة الإستراتيجيات الوطنية القطاعية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بهدف رؤية مدى تطابقها مع إحتياجات المدينة. في ما يلي القطاعات التي تم اختيارها : **الصيد البحري، التطهير والمخاطر البيئية المنجرة عن النشاط الصناعي.** أما خلال ورشة العمل الأولى مع المكلفين بالتخطيط فقد قام نقطة إتصال المدينة بترتيب أولية وأهمية كل قطاع بالنسبة للأطراف الفاعلة من إدارة بلدية ومجلس بلدي وإدارة لامحورية ومجتمع مدني. وتم الإتفاق على العمل على قطاعي **الصيد البحري /الشريط الساحلي والتطهير.**

تمثلت تجربة العمل المناخي في مدينة المحرس في إعداد مخطط مناخي محلي من طرف نقطة إتصال المدينة وذلك بتأطير المكلفات بالمشروع وبالتنسيق وبالتشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة وذلك خلال المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي.

يقوم هذا المخطط على تقاطع التدابير اللازمة للحد من تغير المناخ على المستوى المحلي مع التدابير اللازمة لتحقيق إحتياجات المدينة. شمل هذا المخطط برامج ومشاريع سيتم إعدادها على المدى القصير متعلقة أساسا بقطاعي الصيد البحري /الشريط الساحلي والتطهير وهو يمثل مساهمة مدينة المحرس لتحقيق أهداف الأجندات العالمية والوطنية التي إلتزمت بها تونس على غرار «إتفاق باريس» و «أجندة 2030» و «وثيقة المساهمات الوطنية المحددة».

وسيتم العمل على تنفيذ هذا المخطط خلال المرحلة الثانية من مشروع العمل المناخي المحلي وذلك من خلال تعبئة الممولين و-/أو المزيد العمل على المذكرات المفاهيمية لبعض مقترحات المشاريع التي تم إعدادها بتأطير فريق « Readiness2» وإيداعها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

المخطط المناخي لمدينة المحرس

قطاع العمل	عنوان البرنامج	أهداف ومكونات البرنامج	الأطراف الفاعلة	مدة الإنجاز	كلفة الإنجاز
التطهير	إحداث محطة تطهير بالمحرس	- إستيعاب كميات كبيرة من المياه المستعملة. - التخلص من روائح تزعج المواطنين بما أنها تبعد مسافة 05 كلم عن المدينة. - القضاء على ظاهرة تكاثر البعوض و الذباب و غيرها من الحشرات لأنها بعيدة عن المدينة. - تثمين الغاز الحيوي الذي يتم إنتاجه أثناء معالجة مياه الصرف الصحي وبالتالي الحد من إنبعاثات الغازات أثناء عمليات معالجة مياه الصرف الصحي. - إستخدام الطاقات المتجددة وبالتحديد اللوحات الكهروضوئية لإنتاج الطاقة والتعويض عن الاستخدام المفرط للطاقة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي. - تعزيز عمليات معالجة مياه الصرف الصحي مع ضرورة إحترام المعايير الوطنية والعمل على تثمينها بهدف إعادة إستغلال المياه المعالجة في الري لري غابة « ليش» على سبيل المثال و لتغذية المائدة المائية. - ثمين الحمأة لإنتاج الغاز الحيوي و لإستعمالها في القطاع الفلاحي كسماد عضوي لتسميد أشجار الزياتين على سبيل المثال.	- بلدية المحرس. - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بصفاقس. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية بصفاقس. - الوكالة الوطنية لحماية المحيط وإدارتها الجهوية بصفاقس. - وزارة الصحة وإدارتها الجهوية بصفاقس.	6 أشهر	18 مليار دينار
تحسيس / تكوين حول التغيرات المناخية في القطاع البحري والشريط الساحلي	تأقلم قطاعي الصيد البحري والشريط الساحلي مع تغير المناخ	- حماية وتهيئة ميناء الصيد البحري بالمحرس لإستعاب كل السفن مع صيانة الرصيف والقضاء على مراكب الصيد البحري المهملة و المهشمة و المجهولة الهوية. - الحد من التلوث الناتج عن تسرب مياه محطة التطهير من خلال تعزيز المراقبة وفرض عقوبات مالية على المخالفين. - التصدي لظاهرة زحف البناءات العشوائية على الشواطئ مثل شاطئ نقطة من خلال تعزيز المراقبة و تنظيم حملات توعية مع فرض عقوبات مالية على المخالفين. - التصدي لظاهرة إرتفاع مستوى سطح البحر على حساب الشواطئ في ظل تآكل الكثبان الرملية و النباتات الطبيعية التي تثبت التربة من خلال إتخاذ إجرائات وقائية. - التصدي لظاهرة الصيد العشوائي الجائر « الصيد بالكركارة « الذي يضر بالأسماك الصغيرة و الأعشاب البحرية و يؤدي إلى تصحر البحر من خلال تعزيز المراقبة و تنظيم حملات توعية موجهة للبحارة مع فرض عقوبات مالية على المخالفين. - تشجيع الشباب على العمل بالصيد البحري وبالتالي القضاء على الهجرة الغير الشرعية وعلى البطالة. - إعداد مثال أشغال الشاطئ (POP) مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية. - تشخيص الحالة الحالية حول الهشاشة المناخية لقطاع الصيد البحري في مدينة المحرس ووضع الحلول المناسبة. - تقييم ودراسة جوانب الأنشطة الصناعية على قطاع الصيد البحري. - مراجعة مثال التهيئة العمراني مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية. - إعتماد مخطط محلي لجمع الفضلات لجمع و التصرف في النفايات مع تخصيص قسم خاص للنفايات البلاستيكية. - تنظيم حملات توعوية موجهة للبحارة في مدينة المحرس لتحفيزهم للمساهمة في تجميع النفايات البلاستيكية التي تلتقطها شباكهم في الحاويات المخصصة للغرض بهدف تثمينها وإعادة إستعمالها. - تنظيم حملات دورية لتنظيف للشواطئ في مدينة المحرس - إرساء قنوات لإحداث تيار مائي. - تثمين البوسيدونيا بهدف إستعمالها كسماد عضوي.	- بلدية المحرس. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بصفاقس. - وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإدارتها الجهوية بصفاقس. - الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات وإدارتها الجهوية بصفاقس. - الديوان الوطني للتطهير وإدارتها الجهوية بصفاقس. - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس. - المعهد الوطني لعلوم وتكنولوجيات البحار بصفاقس. - الشرطة البيئية بصفاقس. - الشركات الصناعية بصفاقس. - القطاع الخاص بصفاقس. - المجتمع المدني بصفاقس.		25 ألف دينار

تقييم تجربة العمل المناخي في مدينة المحرس

تعد تجربة العمل المناخي في مدينة المحرس تجربة ناجحة حيث أسفرت العديد من العوامل إلى تحقيق أهداف مشروع العمل المناخي المحلي في مرحلته الأولى يتمثل أبرزها في :

إلتزام نقطة إتصال مدينة المحرس بكل المبادئ التوجيهية لإعداد المخطط المناخي لمدينة المحرس وذلك عن طريق التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي.

إيمان كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي من ممثلي البلدية والهياكل العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية العمل المناخي وبضرورة التنسيق لمجابهة تغير المناخ وإلتزامهم بالعمل من أجل هذه القضية.

حسن التنسيق بين أعضاء شبكة العمل المناخي لمدينة المحرس وإنسجام تام بين مختلف الأعضاء.

وبالرغم من تضافر الجهود على المستوى المحلي لإنجاح تجربة العمل المناخي في مدينة المحرس إلا أن هذه التجربة لم تخلو من العراقيل والصعوبات التي تمت مواجهتها خلال فترة تنفيذ المشروع في مرحلته الأولى نذكر أبرزها:

- إفتقار بلدية المحرس لوجود مهندس معماري أو مخطط حضري مما جعل رئيس البلدية يلتجئ الى تعيين رئيس لجنة النظافة كنقطة إتصال مدينة المحرس بالرغم من عدم اختصاصه في مجال التخطيط والتعمير.
- غياب المعلومات المحينة المتعلقة أساسا بالوضع البيئي والمناخي في مدينة المحرس مما أثر سلبا على مرحلة إعداد كل من دراسة الفجوات والمخطط المناخي المحلي.
- غياب تمثيلية الديوان الوطني للتطهير ووزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية في شبكة العمل المناخي لمدينة المحرس التي تم إرساؤها خلال ورشات تعزيز القدرات.
- محدودية الإمكانيات في بلدية المحرس خاصة الإمكانيات اللوجستية مما عرقل عملية التواصل مع نقطة إتصال مدينة المحرس خلال ورشة العمل الثانية مع المكلفين بالتخطيط التي تم تنظيمها عن بعد،
- ضعف التنسيق بين بلدية المحرس وبلدية صفاقس والولاية.
- تزامن الأزمة الصحية العالمية جراء إنتشار جائحة كوفيد 19 مع فترة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي.

تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة ماطر

تقديم مدينة ماطر

تقع مدينة ماطر في الجنوب الغربي من ولاية بنزرت وهي على مقربة من محمية إشكل. تختص المدينة بمناخ رطب يتميّز خاصة بكميات أمطار هامة. تبلغ مساحتها الإجمالية 545 كم² ويبلغ إجمالي عدد سكانها 46975 نسمة. يرتكز نشاطها الإقتصادي على القطاعات التالية: الفلاحة، الصناعة والخدمات.

تواجه المدينة العديد من المشاكل البيئية من بينها إدارة النفايات والتطهير وكذلك من الهشاشة المناخية من بينها هشاشة المناطق العمرانية تجاه خطر الفيضانات وهشاشة الموارد المائية. تم إختيار مدينة ماطر لتكون من ضمن المدن التي شملها مشروع العمل المناخي المحلي نظرا لهشاشتها المناخية المرتفعة وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية ولفاعلية آدائها البلدي.

تقديم تجربة العمل المناخي في مدينة ماطر

بعد الحصول على موافقة رئيس بلدية ماطر على خوض تجربة العمل المناخي المحلي وتعيين المهندسة المعمارية بالبلدية نقطة إتصال المدينة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق العمل المناخي المحلي، تمت مناقشة محاور العمل التي سيتم إعتمادها. كما تم عرض القطاعات التي حددت في مرحلة سابقة خلال دراسة الإستراتيجيات الوطنية القطاعية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بهدف رؤية مدى تطابقها مع إحتياجات المدينة.

في ما يلي القطاعات التي تم اختيارها: **التطهير، الفيضانات و الموارد المائية.** أما خلال ورشة العمل الأولى مع المكلفين بالتخطيط فقد قامت نقطة إتصال المدينة بترتيب أولية وأهمية كل قطاع بالنسبة للأطراف الفاعلة من إدارة بلدية ومجلس بلدي وإدارة لامحورية ومجتمع مدني. وتم الإتفاق على العمل على قطاعي **التطهير والفيضانات.**

تمثلت تجربة العمل المناخي في مدينة ماطر في إعداد مخطط مناخي محلي من طرف قامت نقطة إتصال المدينة وذلك بتأطير المكلفات بالمشروع وبالتنسيق وبالتشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة وذلك خلال المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي. يقوم هذا المخطط على تقاطع التدابير اللازمة للحد من تغير المناخ على المستوى المحلي مع التدابير اللازمة لتحقيق إحتياجات المدينة.

شمل هذا المخطط برامج ومشاريع سيتم إعدادها على المدى القصير متعلقة أساسا بقطاعي التطهير والفيضانات وهو يمثل مساهمة مدينة ماطر لتحقيق أهداف الأجندات العالمية والوطنية التي إلتزمت بها تونس على غرار معاهدة «سنداي» و **«إتفاق باريس»** و **«أجندة 2030»** و **«وثيقة المساهمات الوطنية المحددة».** وسيتم العمل على تنفيذ هذا المخطط خلال المرحلة الثانية من مشروع العمل المناخي المحلي وذلك من خلال تعبئة الممولين و-/أو المزيد العمل على المذكرات المفاهيمية لبعض مقترحات المشاريع التي تم إعدادها بتأطير فريق « Readiness2» وإيداعها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

المخطط المناخي لمدينة ماطر

عنوان البرنامج	أهداف ومكونات البرنامج	الأطراف الفاعلة	مدة الإنجاز	كلفة الإنجاز
تشخيص الحالة الراهنة	- تقسيم المناطق ورسم الخرائط لتحديد المناطق المهددة بالفيضانات. - تحديد الفئات الهشة. - دراسة أسباب الفيضانات. - دراسة أثار الفيضانات على : • المناطق الحضرية (المناطق المبنية وقطاع النقل)، • القطاع الإقتصادي (الصناعة، الزراعة، إلخ) • القطاع الصحي.	- بلدية ماطر. - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - وزارة البيئة والشؤون المحلية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت. - المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وإدارته الجهوية ببنزرت. - الحماية المدنية فرع بنزرت.	8-6 أشهر	100 مليون دينار
حماية مدينة ماطر من الفيضانات	- إنشاء مخطط عام لتصريف مياه الأمطار يهدف إلى: • حماية المناطق المهددة • الأخذ بعين الإعتبار التخطيط العمراني والبنية التحتية، والبناءات في المشاريع المستقبلية - إنشاء شبكة صرف صحي تغطي المدينة بأكملها.	- بلدية ماطر. - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - وزارة البيئة والشؤون المحلية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية ببنزرت.		10 مليار دينار
مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير	- تشخيص الحالة الراهنة: مغاشاة الخرائط التي تحوصل المناطق المعرضة للفيضانات والمناطق المهددة بالفيضانات مع الخرائط التي تحوصل الفئات الهشة المعرضة للفيضانات والمهددة بالفيضانات. - مراجعة مثال التهيئة العمرانية مع الأخذ بعين الإعتبار التغيرات المناخية وعلاقتها بالفيضانات.	- بلدية ماطر. - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - وزارة البيئة والشؤون المحلية وإدارتها الجهوية ببنزرت. - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت.	سنتان	100 مليون دينار

تقييم تجربة العمل المناخي في مدينة ماطر

تعد تجربة العمل المناخي في مدينة ماطر تجربة ناجحة حيث أسفرت العديد من العوامل إلى تحقيق أهداف مشروع العمل المناخي المحلي في مرحلته الأولى يتمثل أبرزها في:

- **إلتزام نقطة إتصال مدينة ماطر بكل المبادئ التوجيهية لإعداد المخطط المناخي لمدينة ماطر وذلك عن طريق التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي.**
- **إيمان كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي من ممثلي البلدية والهياكل العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية العمل المناخي وبضرورة التنسيق لمجابهة تغير المناخ والتزامهم بالعمل من أجل هذه القضية.**

وبالرغم من تضافر الجهود على المستوى المحلي لإنجاح تجربة العمل المناخي في مدينة ماطر إلا أن هذه التجربة لم تخلو من العراقيل والصعوبات التي تمت مواجهتها خلال فترة تنفيذ البرنامج في مرحلته الأولى نذكر أبرزها:

- **غياب المعلومات المحينة المتعلقة أساسا بالوضع البيئي والمناخي في مدينة ماطر مما أثر سلبا على مرحلة إعداد كل من دراسة الفجوات والمخطط المناخي المحلي.**
- **غياب تمثيلية المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ببنزرت في شبكة العمل المناخي لمدينة ماطر التي تم إرساؤها خلال ورشات تعزيز القدرات.**
- **محدودية الإمكانيات في بلدية ماطر خاصة الإمكانيات اللوجستية مما عرقل عملية التواصل مع نقطة إتصال المدينة خلال ورشة العمل الثانية مع المكلفين بالتخطيط التي تم تنظيمها عن بعد.**
- **ضعف التنسيق بين أعضاء شبكة العمل المناخي لمدينة ماطر.**
- **تزامن الأزمة الصحية العالمية جراء إنتشار جائحة كوفيد 19 مع فترة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي.**

تجربة العمل المناخي المحلي في مدينة بوسالم

تقديم مدينة بوسالم

تقع مدينة بوسالم في ولاية جندوبة في الشمال الغربي. تختص المدينة بمناخ رطب يتميّز خاصة بكميات أمطار هامة. تبلغ مساحتها الإجمالية 32500 هك ويبلغ إجمالي عدد سكانها 43997 نسمة. يرتكز نشاطها الإقتصادي على قطاع الفلاحة.

تستثمر المدينة خاصة في الزراعات السقوية وقد اشتهرت المنطقة بإنتاج الحبوب والبقول والخضر. تواجه المدينة العديد من المشاكل البيئية من بينها إدارة النفايات والتطهير وكذلك من الهشاشة المناخية من بينها هشاشة المناطق العمرانية والمناطق الفلاحيّة تجاه خطر الفيضانات وهشاشة الموارد المائية. تم إختيار مدينة بوسالم لتكون من ضمن المدن التي شملها مشروع العمل المناخي المحلي نظرا لهشاشتها المناخية المرتفعة وتعرضها لمخاطر الكوارث الطبيعية ولفاعلية آدائها البلدي.

تقديم تجربة العمل المناخي في مدينة بوسالم

بعد الحصول على موافقة رئيس بلدية بوسالم على خوض تجربة العمل المناخي المحلي وتعيين المهندسة المعمارية بالبلدية نقطة إتصال المدينة المكلفة بالتنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة المحلية لتحقيق العمل المناخي المحلي، تمت مناقشة محاور العمل التي سيتم إعتمادها. كما تم عرض القطاعات التي حددت في مرحلة سابقة خلال دراسة الإستراتيجيات الوطنية القطاعية المتعلقة بتغير المناخ وذلك بهدف رؤية مدى تطابقها مع إحتياجات المدينة. في ما يلي القطاعات التي تم اختيارها: **التطهير، الفيضانات و الموارد المائية.** أما خلال ورشة العمل الأولى مع المكلفين بالتخطيط فقد قامت نقطة إتصال المدينة بترتيب أولية وأهمية كل قطاع بالنسبة للأطراف الفاعلة من إدارة بلدية ومجلس بلدي وإدارة لامحورية ومجتمع مدني. وتم الإتفاق على العمل على **قطاعي التطهير والفيضانات.**

تمثلت تجربة العمل المناخي في مدينة بوسالم في إعداد مخطط مناخي محلي من طرف نقطة إتصال المدينة وذلك بتأطير من المكلفات بالمشروع وبالتنسيق وبالتشاور بين مختلف الأطراف الفاعلة وذلك خلال المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي. يقوم هذا المخطط على تقاطع التدابير اللازمة للحد من تغير المناخ على المستوى المحلي مع التدابير اللازمة لتحقيق إحتياجات المدينة.

شمل هذا المخطط برامج ومشاريع سيتم إعدادها على المدى القصير متعلقة أساسا بقطاعي التطهير والفيضانات وهو يمثل مساهمة مدينة بوسالم لتحقيق أهداف الأجندات العالمية والوطنية التي إلتزمت بها تونس على غرار معاهدة «سنداي» و «إتفاق باريس» و «أجندة 2030» و «وثيقة المساهمات الوطنية المحددة».

وسيتم العمل على تنفيذ هذا المخطط خلال المرحلة الثانية من مشروع العمل المناخي المحلي وذلك من خلال تعبئة الممولين و-/أو المزيد العمل على المذكرات المفاهيمية لبعض مقترحات المشاريع التي تم إعدادها بتأطير فريق «Readiness2» وإيداعها لدى الصندوق الأخضر للمناخ.

قطاع العمل	عنوان البرنامج	أهداف ومكونات البرنامج	الأطراف الفاعلة		مدة الإنجاز	كلفة الإنجاز
الفيضانات	الحد من الفيضانات الناجمة عن تغير المناخ	- التنظيف والتطهير الدائم للقنوات الترابية وجرف الأشجار على ضفتي وادي بوجارين، - إنشاء جسر على مستوى واد بوقارين يربط بين مدينتي هادي خليل ولامين.	- بلدية بوسالم، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بجندوبة، - وزارة الشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة، - وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي وإدارتها الجهوية بجندوبة، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،	- المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة، - المعهد الوطني للرصد الجوي وإدارته الجهوية بجندوبة، - المركز الوطني لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد وإدارته الجهوية بجندوبة، - الحماية المدنية فرع جندوبة، - الولاية، - المجتمع المدني بجندوبة.	**سنتان**	**3 مليون دينار**
	مراجعة مثال التهيئة العمرانية	- إعادة مدينة بو سالم إلى حالتها الأصلية وخلق ديناميكية إقتصادية، - تقديم توصيات حول التخطيط والبناء التي تأخذ بعين الاعتبار مستوى الماء أثناء الفيضانات في بعض المناطق المعرضة للخطر، - القيام بتوسيع حضري لمثال التهيئة العمرانية مع تغيير صبغة المناطق الزراعية التي تم بناؤها بعد الثورة، - الحد من الإنشاءات الفوضوية.	- بلدية بوسالم، - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة، - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	وإدارتها الجهوية بجندوبة، - وزارة الشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة، - الولاية، - المجتمع المدني بجندوبة.	**سنتان**	**100 ألف دينار**
التطهير	إحداث شبكة لتصريف مياه الأمطار	- الفصل على مستوى الشبكة الحالية بين شبكة التطهير وشبكة تصريف مياه الأمطار.	- بلدية بوسالم. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية بجندوبة.	- وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة. - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بجندوبة. - المجتمع المدني بجندوبة.	**3 سنوات**	**3 مليون دينار**
	إحداث محطة تصريف مياه الأمطار في حوض تخزين مياه الأمطار.	- تصريف مياه الأمطار والسيول من الأحياء في أقصر وقت وبأقل ضرر. تثمين مياه الأمطار.	- بلدية بوسالم. - وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بجندوبة. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية	بجندوبة. - وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. - المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بجندوبة. - المجتمع المدني بجندوبة.	**سنة**	**1 مليون دينار**
	تثمين الحمأة	- تثمين الحمأة في العديد من المجالات على غرار القطاع الفلاحي للحد من التلوث البيئي.	- بلدية بوسالم. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية بجندوبة.	- وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية وإدارتها الجهوية بجندوبة. - المجتمع المدني بجندوبة.	**سنة**	**2 مليون دينار**
	إحداث شبكة لتجمع مياه الأمطار في حي الهنا	- تصريف مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي.	- بلدية بوسالم. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة.	- الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية بجندوبة.		**500 ألف دينار**
	إستخدام الطاقات المتجددة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي.	- إستخدام الطاقة الشمسية **(اللوحات الكهروضوئية لإنتاج الطاقة)** اللحد من الإستهلاك المفرط للطاقة في محطات معالجة مياه الصرف الصحي.	- بلدية بوسالم. - وزارة والشؤون المحلية والبيئة وإدارتها الجهوية بجندوبة. - الديوان الوطني للتطهير وإدارته الجهوية بجندوبة.	- الشركة التونسية للكهرباء والغاز وإدارتها الجهوية بجندوبة. - الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة وإدارتها الجهوية بجندوبة.	**سنة**	**100 ألف دينار**

الخلاصة

تقييم تجربة العمل المناخي في مدينة بوسالم

تعد تجربة العمل المناخي في مدينة بوسالم تجربة ناجحة حيث أسفرت العديد من العوامل إلى تحقيق أهداف مشروع العمل المناخي المحلي في مرحلته الأولى يتمثل أبرزها في:

إلتزام نقطة إتصال مدينة بوسالم بكل المبادئ التوجيهية لإعداد المخطط المناخي لمدينة بوسالم وذلك عن طريق التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي،

إيمان كل الأطراف الفاعلة على المستوى المحلي من ممثلي البلدية والهياكل العمومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بأهمية العمل المناخي وبضرورة التنسيق لمجابهة تغير المناخ وإلتزامهم بالعمل من أجل هذه القضية،

حسن التنسيق بين أعضاء شبكة العمل المناخي لمدينة بوسالم وإنسجام تام بين مختلف الأعضاء.

وبالرغم من تضافر الجهود على المستوى المحلي لإنجاح تجربة العمل المناخي في مدينة بوسالم إلا أن هذه التجربة لم تخلو من العراقيل والصعوبات التي تمت مواجهتها خلال فترة تنفيذ البرنامج في مرحلته الأولى نذكر أبرزها:

- **غياب المعلومات المحينة المتعلقة أساسا بالوضع البيئي والمناخي في مدينة بوسالم مما أثر سلبا على مرحلة إعداد كل من دراسة الفجوات والمخطط المناخي المحلي.**
- غياب تمثيلية وزارة التجهيز والإسكان والبنية التحتية في شبكة العمل المناخي لمدينة ماطر التي تم إرساؤها خلال ورشات تعزيز القدرات.
- محدودية الإمكانيات الأطراف الفاعلة المحلية خاصة الإمكانيات اللوجستية.
- شدة إنشغال نقطة إتصال مدينة بوسالم وذلك نظرا لتزامن فترة إعداد المخطط المناخي المحلي وفترة إعداد المخطط المحلي للتصدي للكوارث الطبيعية.
- تزامن الأزمة الصحية العالمية جراء إنتشار جائحة كوفيد 19 مع فترة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع العمل المناخي المحلي.

فـي ضـل ضعـف جهـود الدولـة التونسـية لتنفيـذ الإلتزامـات الوطنيـة علـى المسـتوى المحلـي والتـي تهـدف إلـى الحـد مـن تأثيـر تغيـر المنـاخ والتأقلـم مـع آثـاره، يعـد مشـروع العمـل المناخـي المحلـي مـن أولـى التجـارب الهادفـة لدعـم وتشـريك المـدن والمجتمعـات المحليـة فـي العمـل المناخـي المحلـي للمسـاهمة فـي تنفيـذ الأجنـدات المناخيـة العالميـة والوطنيـة عبـر إعـداد وتنفيـذ مخطـط مناخـي محلـي بهـدف تعزيـز قـدرات المجتمعـات المحليـة لمواجهـة المخاطـر المناخيـة.

تـم إعـداد مخطـط مناخـي محلـي لـكل مدينـة شـملها المشـروع فـي **مرحلتـه الأولـى** والتخطيـط لتنفيـذه عبـر عـدة مراحـل بطريقـة تشـاورية علـى المسـتوى المحلـي. وسـيتم مناقشـة هـذه المخططـات ضمـن اللجـان البلديـة المختصـة حسـب المجـال الـذي تـم إختيـاره فـي كل بلديـة ليتـم بعـد ذلـك **المصادقـة عليهـا مـن طـرف المجلـس لتصبـح ملزمـة** فـي كل الأدوات التخطيطيـة التـي تعتمدهـا البلديـة.

وبالرغـم مـن الصعوبـات التـي تمـت مواجهتهـا هـذه السـنة علـى غـرار إنتشـار وبـاء كوفيـد 19فـي جميـع الولايـات التونسـية تـم تنفيـذ مختلـف مراحـل المشـروع. حيـث سـاهمت إرادة الأطـراف الفاعلـة وخاصـة البلديـات المعنيـة وحسـن التنسـيق بينهـم وإلتـزام المكلفيـن بالتخطيـط فـي كل بلديـة فـي نجـاح هـذه المبـادرة.

وفي هذا الإطار يسعدنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من:

- السـيد مسـعود بـن حديـد رئيـس بلديـة جربـة آجيـم والسـيدة مـروى بـن عزيـز وكل العامليـن فـي البلديـة مـن إدارة بلديـة ومجلـس بلـدي وكل الأطـراف الفاعلـة التـي تمـت تعبئتهـا للمشـاركة فـي تحقيـق العمـل المناخـي فـي مدينـة جربـة آجيـم.
- السـيد محمـد شـنيور رئيـس بلديـة المحـرس والسـيد الهـادي سويسـي وكل العامليـن فـي البلديـة مـن إدارة بلديـة ومجلـس بلـدي وكل الأطـراف الفاعلـة التـي تمـت تعبئتهـا للمشـاركة فـي تحقيـق العمـل المناخـي فـي مدينـة المحـرس.
- السـيد جـلال التهامـي رئيـس بلديـة ماطـر والسـيدة لطيفـة طريفـي وكل العامليـن فـي البلديـة مـن إدارة بلديـة ومجلـس بلـدي وكل الأطـراف الفاعلـة التـي تمـت تعبئتهـا للمشـاركة فـي تحقيـق العمـل المناخـي فـي مدينـة ماطـر.
- السـيد الهاشـمي البنقاجـي رئيـس بلديـة بوسـالم والسـيدة لبنـى الغربـي وكل العامليـن فـي البلديـة مـن إدارة بلديـة ومجلـس بلـدي وكل الأطـراف الفاعلـة التـي تمـت تعبئتهـا للمشـاركة فـي تحقيـق العمـل المناخـي فـي مدينـة بوسـالم.

إلى جانب التزام مختلف الأطراف الفاعلة المحلية فقد لعب فريق عمل مشروع العمل المناخي المحلي من أجل الإنخراط في المجهودات الوطنية والدولية للحد من التأثيرات المناخية Readiness 2 دوارا هاما لدعم تجربة العمل المناخي في كل من مدينة جربة آجيم والمحرس وماطر وبوسالم. حيث تجسد دعم فريق مشروع Readiness 2 في تعزيز قدرات مختلف الأطراف الفاعلة المحلية فيما يتعلق بآليات ومختلف المراحل للحصول على تمويل الصندوق الأخضر للمناخ [22] وفي مرافقتهم لإعداد مذكرة المفاهيم بهدف تقديمها كمقترح للحصول على الدعم المالي لتنفيذ البرامج والمشاريع التي تم اقتراحها في مخططاتهم المناخية.

22. التمويل المناخي: هو التمويل المخصص للمناخ كأداة لدعم الدول الهشة والمتضررة وخاصة الفئات الأكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ.

وفي هذا الإطار يسعدنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من:

السيد شكري المزغني: نقطة الإتصال الوطنية للصندوق الأخضر للمناخ
السيد محمد أنيس الهمادي: مستشار تقني - مشروع Readiness 2
السيدة دنيا مسهل: مستشارة تقنية - مشروع Readiness 2
السيدة آمال جراد : منسقة - مشروع Readiness 2

إن نجاح تجارب العمل المناخي المحلي في كل من مدينة جربة آجيم ومدينة المحرس ومدينة ماطر ومدينة بوسالم هو مثال يجب تعميمه في كل المدن التونسية مع إعطاء الأولوية للمدن الأكثر هشاشة وبذلك الإستجابة لدعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة تشريك المدن في العمل المناخي ودعم مسار الحوكمة[23] المناخية والبيئية المحلية.

هذا المشروع هو دعوة لتحفيز المسؤولين وآخذي القرار في المجال البيئي والمناخي لتغيير سياستهم المبنية على مركزية أخذ القرار. فقد حان الوقت لتفعيل مبدأ اللامركزية الذي نص عليه دستور 2014 وتكريس مجلة الجماعات المحلية من خلال إسناد الإستقلالية المالية والإدارية للبلديات من جهة وتنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية من جهة ثانية. وذلك بهدف حماية حق كل المواطن في العيش في بيئة سليمة وفي مدينة مستدامة.

إن هذا الدليل هو وسيلة يمكن أن تستند عليه المدن التونسية لتحقيق العمل المناخي المحلي بما أنه يلخص تجارب واقعية لأربعة مدن تونسية شرعت في تنفيذ الأجندات المناخية العالمية والوطنية على المستوى المحلي وإنخرطت في المسار العالمي الرامي إلى التفكير العالمي والعمل المحلي.

23. الحوكمة المحلية: هي مجموعة القواعد التي تنظم العلاقة بين مختلف المتدخلين في الشأن المحلي من طرف سلطة محلية منتخبة وتتمتع بالاستقلالية الادارية والمالية، حيث تسمح الجماعات المحلية للمواطنين بالتعبير عن إحتياجاتهم وتطلعاتهم، ووضع استراتيجيات فاعلة لمواجهة المشكلات التي تواجههم وتؤثر عليهم، إلى جانب المساهمة في إدارة مواردها المالية.

العمل المناخي المحلي من أجل الإنخراط في المجهودات الوطنية والدولية للحد من التأثيرات المناخية

العمل المناخي المحلي
هو الحل لأزمة المناخ

2021